الرباط في 7 شتنبر 2026

إلى السيد المحترم
عبد الصمد صدوق
الكاتب العام لجمعية ترانسبارانسي المغرب

تحية طيبة صادقة؛

وبعد، تجدون أسفله أجوبة على التساؤلات التي تقدمتم بها للأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، الأستاذ محمد نبيل بنعبد الله، حول مواقف الحزب من بعض القضايا المثارة، وهي كالتالي:

1 – سجلنا بمناسبة مناقشة قانون المسطرة الجنائية ردود الفعل المتشنجة تُجاه المجتمع المدني، والتضييق التَّعميمي عليه في مساهمته وحقه في التبليغ عن قضايا المال العام بحرية في نطاق احترام الدستور.

وإنْ كنا نفهمُ أنَّ بعض الهواجس المرتبطة بالابتزاز المتخفِّي وراء غطاء العمل الجمعوي النبيل في الأصل، هي دافعٌ معقولٌ إلى الضبط التشريعي، لكن ذلك كان يحتاجُ بالأحرى إلى الإبداع والاجتهاد التشريعي، وليس إلى اعتماد الحلول السهلة مُتمثلةً في إقرار العقاب الجماعي لجمعيات المجتمع المدني جميعِها. فالممارساتُ غير السليمة للبعض لا ينبغي أن تكون مبررًا لحرمان كافة الجمعيات الجادة والمواطِنة من المساهمة في الكشف عن القضايا التي تَـهُمُّ تدبير المال العام وتقديم الشكايات بشأنها.

وسيستمر ترافعنا حول الحق الدستوري لجمعيات المجتمع المدني في القيام بأدوارها الرقابية والحقوقية في حماية المال العام وتعزيز شروط الشفافية والنزاهة، وسنسعى من خلال تمثيليتنا بالبرلمان إلى الاستثمار في جميع الآليات والوسائل الدستورية والقانونية المتاحة، سواء على المستوى التشريعي أو الرقابي أو على مستوى تقييم السياسات العمومية، من أجل أن تسترجع جمعيات المجتمع المدني، الجادة وذات المصداقية، دورها الدستوري في مراقبة جرائم الفساد المالي وحقها في إثارة كل القضايا التي تمس بمبادئ الشفافية والنزاهة.

2 - لقد بادرت هذه الحكومة إلى سحب مشاريع قوانين ذات أهمية قصوى بنفس حقوقي وسياسي، وتتجاوز الحكومات والحسابات السياسية الظرفية، ونبهنا الحكومة أن من شأن هذه القوانين أن تكون لها انعكاسات إيجابية على تحسين مناخ الأعمال، وعلى تخليق الفضاء العام الوطني، وعلى صورة بلادنا في المنتديات والملتقيات الدولية ذات الصلة، إضافة إلى مشاريع قوانين أخرى لا تزال معطلة ومنتظَرَة، وهذه المبادرة الحكومية جعلتنا نطرح علامات استفهام عديدة، ونُفهم منها أن أشخاصًا مستفيدين من الوضع الحالي هم من يعطلون وينسفون مثل هذه المبادرات التشريعية، ومن أهم ما أثرنا في التقدم والاشتراكية، مشروع قانون تجريم الإثراء غير المشروع الذي يهدف إلى تعزيز منظومة مكافحة الفساد.

لذلك فبرنامجنا سيقوم بالأساس على التسريع بإخراج هذا النص التشريعي وتوسيع مجال الرقابة من خلال توسيع نطاق التصريح الاجباري بالممتلكات وكذا إقرار التصدي لتضارب المصالح. والتجريم التشريعي الصريح للإثراء غير المشروع.

3 – يضع حزب التقدم والاشتراكية ضمن أولوياته والتزاماته السياسية، القطع مع تضارب المصالح واقتصاد الريع، ومع الخلط ما بين المال والسلطة ومع الخلط ما بين المصالح الشخصية الاقتصادية مع تدبير المال العام ومع الصفقات العمومية.

ويعتبر حزب التقدم والاشتراكية أن موضوع تضارب المصالح، من المواضيع ذات الراهنية التي تستلزم توفير إطار قانوني واضح وصارم لمنع ربط المصالح الشخصية بالتدبير العمومي، ويجرم صراحة تضارب المصالح واستغلال النفوذ.

موسى أقصبي
عضو اللجنة الوطنية للمراقبة المالية بحزب التقدم والاشتراكية



Scanned with CamScanner